ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Kingdom of Saudi Arabia and Maghreb's al-Aqsa Independence case 1945-1956

Assist Prof. Dr. Fahad Abbas Suleiman al-Sabawi

Kirkuk University - College of Education/Hawija

* *Corresponding author: E-mail*
fahd7137@gmail.com
07702370316

***Keywords*:**
Independence of Morocco
the Moroccan national movement
political support
financial support

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar. 2020
Accepted 9 Nov 2020
Available online 2 Mar 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The issue of the independence of Morocco is one of the most important issues that Saudi Arabia has given special attention to other issues of the Maghreb, based on the Arab and international status it enjoyed during that period.

The study deals with political and material support provided by Saudi Arabia to this issue in Arab and international forums. Saudi Arabia has contributed with the Arab and Islamic countries to support the issue of the independence of Marrakesh in the League of Arab States and the United Nations. As well as Saudi Arabia's adoption of this issue even within the framework of its relations with the major powers, especially with the United States, which reflected the seriousness in supporting the Marrakesh struggle against French and Spanish colonialism.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.14

المملكة العربية السعودية وقضية استقلال المغرب الأقصى ١٩٤٥ – ١٩٥٦

أ.م.د فهد عباس سليمان السبعاوي /جامعة كركوك – كلية التربية/الحويجة

الخلاصة:

تشكل قضية استقلال المغرب الأقصى واحدة من أبرز القضايا التي أولتها المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً الى جانب قضايا المغرب العربي الأخرى، انطلاقاً من المكانة العربية والدولية التي كانت تحظى بها خلال تلك المدة.

يتناول البحث الدعم السياسي والمادي الذي قدمته المملكة العربية السعودية لتلك القضية في المحافل العربية والدولية، إذ ساهمت المملكة العربية السعودية مع الدول العربية والإسلامية في دعم قضية استقلال المغرب الاقصى في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، والتعريف بها حتى حصول المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦. فضلاً عن تبني السعودية لتلك القضية ضمن إطار علاقاتها مع الدول الكبرى لا

سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي عكست مدى الجدية في دعم النضال المغربي ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني.

المقدمة

تعرض المغرب الاقصى كغيره من بلدان المغرب العربي الى الاحتلال المشترك من جانب فرنسا واسبانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر، في خضم التنافس الاستعماري الأوربي للسيطرة على مقدرات العالم، وعانى المغاربة الأمرين بسبب السياسات الاستعمارية التي انتهجها الفرنسيون والاسبان، التي شملت الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية بهدف إخضاعهم بالقوة. وفي مقابل ذلك شهدت البل حركات مسلحة كرد فعل على السياسات التعسفية التي انتهجتها فرنسا بحق الشعب المغربي.

ومع تطور نشاط الحركة الوطنية في المغرب في المجال السياسي، فقد حظيت باهتمام بالغ من جانب الدول العربية، لا سيما المملكة العربية السعودية، التي وقفت موقفاً ايجابياً من الحركة الوطنية المغربية خلال عهدي الملكين عبدالعزيز وأبنه سعود، من خلال استقبال زعماء الحركة الوطنية المغربية مثل علال الفاسي فضلاً عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للملك محمد الخامس في سبيل دعم القضية المغربية.

حرصت المملكة العربية السعودية على مواصلة الدعم المباشر لقضية استقلال المغرب عن طريق ثلاث محاور، الأول عن طريق مشاركة الحكومة السعودية في مناقشات قضية استقلال بلدان المغرب العربي في جلسات جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ نظراً للمكانة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية ودورها في مساندة حركات التحرر العربية، أما المحور الثاني فهو عن طريق مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتلك القضايا منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ والدور الذي أدته الحكومة السعودية عن طريق مندوبها في التعريف بالقضية المغربية وإدراجها ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة. والمحور الثالث يتمثل في التطور الايجابي لعلاقات السعودية الخارجية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهذا التطور انعكس بشكل ايجابي في دعم المملكة العربية السعودية لقضية استقلال المغرب الاقصى من خلال المحادثات مع المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين.

تطور الحركة الوطنية في المغرب الأقصى حتى عام ١٩٥١:

خضعت مراكش أو المغرب الأقصى[١] لتنافس القوى الاستعمارية الأوربية (فرنسا،بريطانيا واسبانيا) منذ مطلع القرن العشرين، لا سيما الاتفاق الفرنسي – الاسباني المعقود في ٣ تشرين الأول ١٩٠٤، الذي تم بموجبه اقتسام المغرب الأقصى بين البلدين[٢]. وبدأت فرنسا بتطبيق سياستها الاستعمارية في ذلك البلد لتعزيز نفوذها في شمال إفريقيا بشكل عام، وتوّجت تلك السياسة بإعلان نظام الحماية على المغرب الاقصى في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢ الذي فُرض على السلطان عبدالحفيظ (١٩٠٨-١٩١٢)، والتي على أثرها انتهت مرحلة طويلة من تاريخ المغرب المستقل وفقدان سيادته واستقلاله[٣].

لم يبقى الشعب المغربي مكتوف اليدين إزاء التنافس الاستعماري، وإنما بدأت مرحلة الكفاح المسلح ضد فرنسا واسبانيا والتي حمل لوائها الشيخ محمد بن عبدالكريم الخطابي في منطقة الريف منذ عام ١٩٢١، واستطاع الخطابي تنظيم حركة المقاومة المسلحة ضد القوات الفرنسية والاسبانية في آن واحد، وتعد معركة أنوال الشهيرة عام ١٩٢٤ مثالاً على قوة التنظيم المسلح، إذ ألحقت هزيمة كبيرة بالقوات الاسبانية[٤].

لقد كانت ثورة الريف من أكبر الثورات المغربية ,أكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً، إذ استطاعت حتى عام ١٩٢٥ أن تحرر الشمال المغربي كاملاً، وعلى أثر ذلك تم الإعلان عن تأسيس جمهورية الريف المراكشي[٥]، إلا أن التعاون الفرنسي – الإسباني المشترك عام ١٩٢٥ ، قاد إلى إنهاء تلك الحركة المسلحة في الريف بعد أن تكبد الطرفين خسائر فادحة في الأفراد والمعدات، وانتهت الثورة الريفية باستسلام قائدها عبد الكريم الخطابي في ٢٣ أيار ١٩٢٦ ونفيه إلى جزيرة رينيون في المحيط الهندي[٦].

بعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح عام ١٩٢٦، شهد المغرب مرحلة الكفاح السياسي على يد مجموعة من المثقفين وأساتذة وطلاب جامع القرويين، وتوجّت بتأسيس كتلة العمل الوطني برئاسة علال الفاسي وعضوية محمد حسن الوزاني عام ١٩٣٠[٧]، واستطاعت الحركة الوطنية في المغرب استمالة ملك المغرب محمد الخامس[٨](١٩٢٧-١٩٦١) الى جانبها، في وقت بادرت فرنسا الى إتباع سياسة التفرقة بين مكونات المجتمع المغربي لا سيما بين العرب والبربر عن طريق إصدار مرسوم (الظهير البربري) في ١٦ أيار عام ١٩٣٠ لضرب الحركة الوطنية[٩]. وقوبل برد فعل سلبي من جانب الحركة الوطنية في المغرب، وبدأت مظاهرات احتجاج واسعة في البلاد وعقد ممثلي البربر والعرب اجتماعاً وتقدموا بعدد من المطالب لإلغائه وقد أيدتها الأوساط الشعبية المغربية[١٠]، إلا أن السلطات الفرنسية رفضت تلك المظاهرات وحاولت إنهاء روح المقاومة الوطنية في نفوس المغاربة[١١].

شهدت الحركة الوطنية في المغرب تطوراً مهماً تمثل في تشكيل أحزاب سياسية مثل الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٣٧ لدفع النضال الوطني الى الإمام والوقوف بوجه سياسة الاستعمار الفرنسي[١٢]، وفي منطقة الحماية الاسبانية في الشمال المغربي شهدت هي الأخرى تشكيل أحزاب سياسية طالبت بالإصلاح ومساواة المغاربة بالمستوطنين الأجانب في الحقوق والواجبات، وأهم تلك الأحزاب هو حزب الإصلاح الوطني عام ١٩٣٦ بزعامة عبدالسلام بنونة وعبدالخالق طريس في منطقة تطوان[١٣]، وفي المقابل بادرت السلطات الفرنسية والاسبانية الى مضايقة عناصر الحركة الوطنية وأصدرت عدة قرارات منها حل تلك الأحزاب بعد أن رأت التفاف المواطنين حولها وأنها تُشكل تهديداً لسياساتها في المغرب [١٤].

مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وقفت الحركة الوطنية والسلطان المغربي محمد الخامس إلى جانب فرنسا أملاً في الحصول على بعض المكاسب الوطنية، لا بل إن السلطان محمد

الخامس أعلن الحرب على ألمانيا النازية، ورغم ذلك فإن دخول قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديغول مرة ثانية الى المغرب عام ١٩٤٢، وإقصائها لحكومة فيشي الموالية للألمان، تناست بذلك تضحيات المغاربة، وعين ديجول مقيماً عاماً جديداً وهو الجنرال جبريل بيو، فأكد الأخير على السيطرة الفرنسية على مستعمراتها بما فيها المغرب لإعادة سمعة فرنسا في العالم[١٥]. الأمر الذي دفع حركة النضال الوطني الى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وفي كانون الثاني عام ١٩٤٤ شهدت البلاد ولادة حزباً جديداً في الساحة المغربية وهو حزب الاستقلال، إذ انضم إليه عناصر الحركة الوطنية في المغرب فضلاً عن العمال والفلاحين، وركز الحزب على المطالبة بالاستقلال المغربي عن الاستعمار الفرنسي ورفض نظام الحماية وإصلاح الأوضاع العامة في البلاد[١٦]. وشهدت تلك المدة تجاوب ملك المغرب محمد الخامس مع مطالب حزب الاستقلال، وفي المقابل حاولت السلطات الفرنسية أن تتبع سياسة التهدئة تجاه الحركة الوطنية عن طريق إصدار عفو عام عن المنفيين الوطنيين ورفع الحظر عن الصحافة واقترحت في ٢٢ تموز ١٩٤٦ مشروعاً يتضمن إصلاحات على كافة الصعد السياسية والإدارية والاقتصادية يقوم على الإدارة المشتركة من خلال تشكيل حكومة مغربية ومجالس مختلطة، إلا أن حزب الاستقلال رفض تلك الإجراءات، وظهرت عدة متغيرات أهمها زيارة الملك محمد الخامس لطنجة في ٩ نيسان ١٩٤٧، ليؤكد السيادة المغربية عليها رغم المعارضة الفرنسية لذلك، كما شهدت تلك المدة تقارباً واضحاً بين حزبي الاستقلال والإصلاح الوطني[١٧].

شهد بداية عقد الخمسينات من القرن العشرين تطوراً في نشاط الحركة الوطنية في المغرب، نتج عنه توافقاً بينها وبين الملك محمد الخامس، الذي أكد على حق بلاده في الحصول على الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي فضلاً عن مطالبته في توسيع صلاحياته، الأمر الذي عدتّه السلطات الفرنسية تحديّاً لنفوذها وسعت الى ضرب التوافق الذي نشأ ما بين حزب الاستقلال وملك المغرب[١٨]، عندما طلبت من الملك المغربي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥١ أن يصدر تصريحاً يستنكر فيه سلوك حزب الاستقلال وإقالة عدد كبير من الموظفين المؤيدين لحزب الاستقلال، إلا أن الملك رفض ذلك في بداية الأمر ولكن بعد تهديد المقيم الفرنسي الجنرال الفونسو جوان(guan) بخلع الملك عن العرش، أُجبر الملك تحت التهديد بالتوقيع على التصريح بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥١ دون ذكر كلمة حزب الاستقلال، وباشرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بحملة ملاحقة لعناصر الحركة الوطنية المنتمين الى حزب الاستقلال، بُغية إشاعة جو من الترهيب بين صفوف الناس[١٩].

ورداً على السياسة الفرنسية تلك لجأت الأحزاب المغربية (حزب الاستقلال وحزب الشورى وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية) الى عقد مؤتمراً لها في مدينة طنجة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥١ تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية المغربية، وأكد المؤتمر على مبدأ الاستقلال التام ورفض الحماية الفرنسية وعدم التفاوض مع السلطات الفرنسية وتأكيد التعاون مع الملك محمد الخامس[٢٠]. وفي الوقت الذي شهدت فيه الحركة الوطنية نشاطاً متصاعداً في ظل التعاون مع ملك المغرب، كانت السلطات

الفرنسية تدفع الملك باتجاه التخلي عن ارتباطه بحزب الاستقلال والضغط عليه في قبول الطلبات الفرنسية المتمثلة في إنشاء إدارة مغربية – فرنسية مشتركة، وعندما لم تلمس من الملك أي جدية في تنفيذ مطالبها فقد عمدت في الأخير على إصدار قرار في ٢٠ آب ١٩٥٣ تضمن خلع الملك محمد الخامس ونفيه الى جزيرة كورسيكا والمناداة بـ محمد بن عرفة ملكاً على المغرب، بوصفها وسيلة لضرب الحركة الوطنية المغربية والمجيء بحكومة تنفذ المشاريع الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى[٢١].

المملكة العربية السعودية والقضية المغربية حتى عام ١٩٤٥:

تعود جذور التواصل السعودي – المغربي الى القرن التاسع عشر، لا سيما تأثر المغاربة بالدعوة الإصلاحية السلفية التي تبناها الإمام محمد بن عبدالوهاب والإمام محمد بن سعود، فقد وصلت الأفكار الإصلاحية بصورة غير مباشرة عام ١٨١١ عندما استلم سلطان المغرب المولى سليمان(١٧٩٢-١٨٢٢) رسالة من الإمام محمد بن سعود تضمنت الدعوة الى محاربة البدع والإخلاص في العبادة لله والتوحيد[٢٢]، وقد تجاوب مع تلك الدعوة سلطان المغرب والعلماء المغاربة مثل الفقيه محمد بن المدني بن عبدالله، وشكلت الدعوة السلفية فيما بعد منطلقاً لنضال الحركة الوطنية ضد الاستعمار الأجنبي[٢٣].

وفي الوقت الذي كان يرزح فيه المغرب العربي تحت نير الاستعمار الأوربي (الفرنسي والاسباني)، كانت المملكة العربية السعودية تولي اهتماماً كبيراً بقضايا المغرب وتطلعاته نحو الاستقلال، واستنكرت بشدة السياسة الفرنسية الرامية الى تقسيم المجتمع المغربي وفرض سياسة التفرقة من خلال الظهير البربري الصادر عام ١٩٣٠، فضلاً عن ذلك كانت الخطب التي كان يلقيها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود(١٩٠٢-١٩٥٣)، الذي عُرف فيما بعد بأبن سعود، في مواسم الحج عاملاً مهماً في دعم قضايا المغرب العربي خلال المدة ١٩٣٣-١٩٤٣، ففي الخطبة التي ألقاها في موسم الحج بتاريخ ٣١ آذار ١٩٣٣ أوضح الملك في تلك الخطب أن همه الأساس ينصب في توحيد كلمة المسلمين في سبيل مواجهة الاضطرابات التي تواجه المنطقة العربية، وأنه لا يتوانى في تقديم الدعم اللازم في سبيل قضايا الاستقلال العربية ومنها قضية استقلال المغرب الاقصى، وكثيراً ما كان يدعو دول الحلفاء الى مساعدة الشعوب المغلوبة في سبيل الحصول على استقلالها وحريتها[٢٤]. فضلاً عن ذلك كانت رحلات الحج المغربية الى الحجاز فرصة مناسبة للتعريف بما كان يدور من أحداث في المغرب الاقصى، وأهمها رحلة الحج عام ١٩٣٨ برئاسة احمد معنينو، بوصفه مبعوثاً من الملك محمد الخامس، الذي التقى بالملك ابن سعود، وقدّم إليه تقريراً مفصلاً شرح فيه بعض ما يعانيه الشعب المغربي بسبب سياسات الاستعمارين الفرنسي والإسباني[٢٥].

وفي موسمي حج عامي ١٩٤١ و ١٩٤٣ كرر الملك ابن سعود دعوته للدول العربية ودول الحلفاء أن يقدموا العون والمساعدة للشعوب الرازحة تحت الاستعمار الأجنبي، وضرورة ممارسة كل الضغوط من أجل إجبار فرنسا أن تسلك سياسة التهدئة ومنح الاستقلال لبلدان المغرب العربي[٢٦].

المملكة العربية السعودية وقضية استقلال المغرب في إطار الجامعة العربية ١٩٤٥-١٩٥٦:

استمرت المملكة العربية السعودية في دعم ومناصرة قضايا المغرب التحررية، واستغلت كل الوسائل في سبيل دعم حركة النضال المغاربي، ففي ١٢ آذار ١٩٤٥ وعندما تم قبول أوراق جوزيف مكسيم راجو(J. Rajout) بصفته وزيراً مفوضاً للحكومة الفرنسية لدى السعودية، اجتمع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز به في الرياض وناقش معه معاناة الشعب المغربي في ظل الاحتلال الفرنسي، ودعاه الى ضرورة إعادة النظر في سياسة بلاده تجاه الحركة الوطنية في المغرب بما يتفق مع تطلعات وأماني المغاربة في التحرر والاستقلال[٢٧].

ومن جهة أخرى كان لإنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ابلغ الأثر في دعم تلك القضايا المصيرية، لا سيما ما يتعلق في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وازداد اهتمام دول الجامعة العربية، لا سيما المملكة العربية السعودية والعراق ومصر وسوريا بالقضية المغربية بعد تدهور الأوضاع وتفاقم الأزمة بين السلطات الفرنسية من جهة وملك المغرب والحركة الوطنية من جهة أخرى، وكون المملكة العربية السعودية عضواً أساسياً في الجامعة العربية فقد مارست دورها في دعم قضية استقلال المغرب الاقصى، ولدى زيارة الأمين العام للجامعة العربية عبدالرحمن عزام[٢٨] للسعودية في أيلول ١٩٤٥، التقى بالملك ابن سعود وناقش معه موضوع قضايا المغرب بشكل عام، وحث الملك، عبدالرحمن عزام على مواصلة الجهود في سبيل حصول المغرب على الاستقلال ودعا الملك الجامعة العربية أن تأخذ دورها في مناصرة الشعب المغربي وحقه في الاستقلال، ومن جانبه أكد عزام أن جميع الدول العربية مجتمعة على تأييد فكرة استقلال المغرب الاقصى وأن أول خطوة خطاها بهذا الشأن هما العراق والسعودية[٢٩]. وأدت الحكومة السعودية دوراً قوياً لحشد التأييد العربي لمناصرة قضايا المغرب العربي، وفي هذا الإطار، اشتركت المملكة العربية السعودية مع باقي الدول الأعضاء في الجامعة العربية، في الاجتماع العادي المنعقد بتاريخ ١١ كانون الأول عام ١٩٤٥، إذ قررت الدول العربية الأعضاء في الجامعة تأييد قضيتي استقلال المغرب الاقصى وتونس والتعريف بهما وضرورة مناقشتها في إطار المحافل الدولية والعربية[٣٠].

وعلى أثر ذلك بدأت المملكة العربية السعودية تمارس نشاطها في دعم القضية المغربية في إطار الجامعة العربية، ففي أثناء انعقاد الجلسة الثامنة لمجلس الجامعة العربية في القاهرة بتاريخ ٦ نيسان ١٩٤٦، طلب المندوب السعودي في الجامعة العربية الشيخ يوسف ياسين من الدول الأعضاء أن تبذل جهودها في دعم قضية استقلال المغرب الاقصى وممارسة ضغط على فرنسا من أجل وقف انتهاكاتها تجاه الشعب المغربي[٣١]، وفي ١٣ نيسان ١٩٤٦ صدر بيان مشترك عقب الاجتماع أشار صراحة الى تبني الدول العربية لقضايا المغرب العربي وستأخذ على عاتقها دعم قضايا الاستقلال بكل الوسائل والضغط باتجاه الإفراج عن زعماء الحركة الوطنية في المغرب الاقصى والجزائر وتونس[٣٢]. وشاركت

المملكة العربية السعودية في اجتماع ملوك ورؤوساء العرب في مدينة أنشاص المصرية يومي ٢٨ و ٢٩ أيار ١٩٤٦، ومثلها في ذلك الاجتماع ولي العهد السعودي الأمير سعود بن عبدالعزيز[٣٣]، وناقش المجتمعون قضية المغرب الاقصى وصدر بيان مشترك بعد الاجتماع جاء فيه :"...**أنهم تناولوا بالبحث مسألة استقلال مراكش، ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل، وان حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن البلاد العربية**..."[٣٤]. وساهمت السعودية مع باقي الدول العربية في دعم رجال الحركة الوطنية في المغرب الأقصى بتوحيد صفوفهم وممثليهم في الأحزاب السياسية لتقريب وجهات النظر المختلفة مع ملك المغرب محمد الخامس بما يخدم قضية الاستقلال والتحرر[٣٥]. واستمر الدعم السعودي للقضية المغربية، لا سيما دعم مكتب لجنة المغرب العربي[٣٦] الذي تأسس في القاهرة عام ١٩٤٧، وشاركت المملكة العربية السعودية مع الدول العربية في تقديم العون المادي على أكمل وجه[٣٧].

تواصل الدور السعودي المؤيد لقضية استقلال المغرب الاقصى، ففي الجلسة الثامنة للاجتماع العادي لمجلس الجامعة العربية في ١٢ شباط عام ١٩٤٨ في القاهرة، شاركت السعودية في هذه الجلسة عن طريق مندوبها الشيخ يوسف ياسين، وتناول المجلس في اجتماعه الحالة التي وصلت إليها المغرب وتونس والجزائر، وأشار المندوب السعودي أن الوضع في بلدان المغرب العربي لم يصل الى الهدف الجوهري المتمثل بالاستقلال والتحرر، وعبّر عن خيبة أمل بلاده وباقي الدول العربية من اللامبالاة في مواقف الدول العظمى تجاه ما يدور من أحداث مؤلمة بحق المغاربة وتجاهلها لسياسات فرنسا العدائية في هذه البلدان[٣٨].

إن أهم ما يمكن ملاحظته مما سبق هو التواصل ما بين رجال الحركة الوطنية المغربية والدول العربية وسعيهم من أجل الحصول على التأييد السياسي لقضية بلادهم، وقد أكد علال الفاسي ضرورة الاستعداد لطرح القضية على المنظمة الدولية، وذلك بتبني إحدى الدول العربية طرحها نيابة عن المغرب الاقصى وبقية الدول العربية، كما يجب تهيئة الظروف المناسبة في المنظمة لها وذلك بتوضيح القضية وتطوراتها للوفود العربية والدول الحليفة والمتعاطفة معها[٣٩]. ووجد الفاسي في المملكة العربية السعودية سنداً قوياً يمكن من خلالها استغلال علاقاتها القوية مع الدول الكبرى لطرح قضية بلاده، ففي كانون الثاني ١٩٥١ أرسل علال الفاسي رسالة الى الملك ابن سعود شرح فيها ما وصلت إليها الحالة في المغرب الأقصى من الضغوط التي كان يمارسها المقيم الفرنسي الجنرال الفونسو جوان على سلطان المغرب محمد الخامس والتي تتخلص في إلغاء مطلب الاستقلال وطرد الموظفين المؤيدين للحركة الوطنية الذين كانوا يعملون في الديوان الملكي ومنح الفرنسيين صلاحيات واسعة في إدارة شؤون البلاد، وطلب الفاسي من الملك ابن سعود التوسط لدى الإدارة الأمريكية لدعم استقلال المغرب والضغط على فرنسا وتخليها عن سياستها الاستعمارية في المغرب العربي لأنها تعمل على تهديد السلطان محمد الخامس بخلعه عن العرش في مقابل تأييد سياستها في المغرب الأقصى[٤٠].

واستمراراً لجهود السعودية في دعم قضية المغرب الاقصى ، ففي ٢٨ كانون الثاني ١٩٥١ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في القاهرة برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وتحدث الفيصل عن تلك القضية ، داعياً الدول العربية الى توحيد جهودها في سبيل دعم جهود استقلال المغرب الأقصى فضلاً عن تقديم الدعم اللازم لزعماء الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس في مواجهة السياسة التعسفية التي تمارسها فرنسا ضدهم(٤١). وعندما وصلت الخلافات ذروتها بين السلطات الفرنسية والملك محمد الخامس في شباط ١٩٥١، أيدت الحكومة السعودية الملك المغربي ومواقفه تجاه الحركة الوطنية المغربية، ووجهت انتقاداً شديداً الى السياسة القمعية الفرنسية تجاه الوطنيين المغاربة(٤٢).

وفي المدة من ١١–١٧ آذار ١٩٥١ اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدة قرارات بشان القضية المغربية، منها تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية بصيغة موحده من دول الجامعة كافة تطالب فيها الحكومة الفرنسية تسوية الأمر في المغرب بما يكفل إزالة الشكوى ويطمئن الرأي العام العربي والإسلامي(٤٣)، والاتصال ببعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية للتوسط لدى فرنسا لحل المسألة المغربية حلاً عادلاً، وإذا لم تكلل هذه المساعي بالنجاح تعرض القضية المغربية على الأمم المتحدة في دورتها السادسة، وعبّر وفدي العراق والسعودية أثناء الجلسة عن ترحيبهما باتحاد وجهات النظر بين الدول العربية فيما يخص بتطورات القضية المغربية(٤٤). وبتاريخ ٢٧ آب ١٩٥١ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في مدينة الإسكندرية، وقد مثّل السعودية في ذلك الاجتماع وزيرها المفوض في القاهرة الشيخ إبراهيم الفضل، وناقش المجتمعون قضيتي المغرب وليبيا، وضرورة دعمها في المحافل الدولية لغرض التأكيد على حق تقرير المصير والعمل على تدويل تلك القضايا في المحافل الدولية(٤٥).

وتطور الموقف السعودي الداعم للقضية المغربية بقوة أثناء اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، ففي أثناء اجتماع الدورة العادية الخامسة عشر للجنة السياسية في مدينة الإسكندرية بتاريخ ٣ تشرين الأول عام ١٩٥١، تحدث المندوب السعودي الشيخ يوسف ياسين في الاجتماع عن تطورات استقلال المغرب ودعا الدول العربية الى تكثيف الجهود من أجل نصرة نضال المغاربة وممارسة ضغط قوي على فرنسا لوقف سياستها القمعية بحق رجال الحركة الوطنية في المغرب(٤٦). وفي نهاية الجلسة اتخذ مجلس الجامعة قراراً دعا فيه الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة الى أن تقدم طلباً قانونياً الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة التي ستعقد في باريس في ٦ تشرين الأول ١٩٥١، وتكون صيغة الطلب بعنوان:(انتهاك فرنسا في المغرب مبادئ الميثاق وحقوق الإنسان) (٤٧).

واستكمالاً للدور السعودي في الجامعة العربية، فقد واصلت المملكة العربية السعودية في دعم تلك القضية من خلال تقديم العون المادي لرجال الحركة الوطنية المغربية وتأييد قضيتهم والتعريف بها في

المحافل الدولية وشجب السياسة الفرنسية في المغرب، ونظراً للحالة التي وصلت إليها المغرب الأقصى، فقد بعثت وزارة الخارجية السعودية في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٢ مذكرة مطولة الى مجلس الجامعة العربية، مرفق بها كتاب من لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، والذي طالب بوضع ميزانية مالية له، وحثت الخارجية السعودية الدول الأعضاء على مناقشة تلك المطالب في جلسات مجلس الجامعة في دوراته المقبلة(٤٨).

وناقش الملك ابن سعود قضية استقلال المغرب ومعاناة المغاربة من جراء سياسة فرنسا العدائية وكذلك الحال بالنسبة لاسبانيا باعتبارها دولة محتلة للشمال المغربي، وجاء ذلك أثناء استقباله وفداً اسبانياً برئاسة وزير الخارجية الاسباني روبرتو خوزيه اوتاخو في الرياض بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٥٢، إذ أوضح الملك للوفد عن معاناة الشعوب العربية في بلاد المغرب العربي من سياسات الاستعمار الفرنسي قائلاً:" **هناك مسألة تؤلمنا وتوجّع قلوبنا وهي أحوال إخواننا في المغرب العربي، إنهم يعيشون مقهورين في دينهم وفي لغتهم بفعل الاستعمار الفرنسي لبلادهم، إن هذا أمرٌ لا يُرضي الله ولا يتحمله إنسان، ومن الخير لفرنسا أن ترفع يدها عن هذه البلاد العربية المسلمة، وإلا فان شعوبها ستنفجر وتثور على هذا الظلم، وانتم لستم غريبين على هذه القضية ويجب أن نتعاون معكم في ذلك**"(٤٩).

وبناءً على الرسالة التي بعثها علال الفاسي الى الملك ابن سعود التي يطلب فيها مساعدة المملكة العربية السعودية، فقد بذلت السعودية مساعٍ عدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل معرفة ما يدور في المغرب الأقصى من انتهاكات جسيمة في المغرب بسبب سياسة فرنسا العنيفة تجاه الأهالي، ومن بين تلك المساعي توجه وزير الخارجية السعودية الأمير فيصل الى الولايات المتحدة في زيارة رسمية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢، إذ أجرى لقاءات مع الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور(D. Eisenhower) (١٩٥٣-١٩٦١) ووزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس(J. Dulles)، وناقش معهم الحالة التي تمر بها المغرب الأقصى وأوضح لهم أنه لابد أن تستخدم الحكومة الأمريكية نفوذها، بحكم الروابط الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية مع فرنسا، من أجل الضغط على فرنسا لإنهاء سياستها العدائية تجاه الشعب المغربي وضرورة عدم الانحياز الى الفرنسيين(٥٠).

وبخصوص الدعم المادي فقد التزمت المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم المالي للحركة الوطنية في المغرب للعمل على تجاوز الظروف الاقتصادية السيئة في ظل الحماية الفرنسية، وقد أدت السفارة السعودية في القاهرة، بالنيابة عن وزارة الخارجية السعودية، دوراً فعالاً في تقديم العون المالي للاجئين المغاربة المتواجدين في مصر، وبعثت السفارة بمذكرة الى مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١ آذار ١٩٥٣ أوضحت فيها أن الحكومة السعودية ترى أن يبحث موضوع حالة اللاجئين المغاربة والجزائريين والتونسيين لدى مجلس الجامعة العربية بقصد الوصول الى صيغة توافقية واتخاذ موقف موحد بين الدول العربية الأعضاء بخصوص تقرير قيمة الأموال التي ستتحملها الدول الأعضاء ووضع صندوق خاص بذلك(٥١). وعندما وصلت أنباء خلع الملك محمد الخامس إلى مسامع الجامعة العربية في ٢٠ آب ١٩٥٣

طلبت الأمانة العامة للجامعة العربية الدول الأعضاء الاجتماع بأقرب وقت لمناقشة هذا الموضوع، كما أنها طلبت من كتلة الأفرو – اسيوية تقديم طلب إلى رئيس مجلس الأمن في ٢١ آب لمناقشة مسألة خلع الملك واتخاذ الأجراء المناسب بحق فرنسا(٥٢).

وبموازاة ذلك عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في القاهرة أثناء دورتها التاسعة عشر بتاريخ ١ أيلول ١٩٥٣ وبمشاركة المملكة العربية السعودية، إذ نددت الدول الأعضاء ممارسات فرنسا التعسفية تجاه سلطان المغرب محمد الخامس بعدما خلعته عن العرش، وأهانتها لرجال الحركة الوطنية في المغرب وتونس والجزائر وعبرت عن تأييدها لمواصلة الكفاح المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي حتى نيل الاستقلال الكامل(٥٣).

وبسبب سياسات فرنسا العدائية تجاه الحركة الوطنية المغربية، دعت الأمانة العامة للجامعة العربية جميع الدول العربية الى اجتماع استثنائي لمناقشة آخر التطورات في المغرب الأقصى والجزائر وتونس، ففي١٦ كانون الثاني ١٩٥٤ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بحضور المملكة العربية السعودية، وناقشت اللجنة تلك التطورات، واتفق المجتمعون على تقديم المساعدات المالية للحركة الوطنية المغربية ودعمها بكل الوسائل في كفاحها لنيل الاستقلال في المحافل الدولية, وبذل المساعي من أجل تنسيق الجهود العربية لدى هيئة الأمم المتحدة مع ممثلي الحركات الوطنية في المغرب والجزائر وتونس لطرح تلك معاناة المغاربة والدفاع عنهم(٥٤).

ولأهمية الموضوع وخطورته، فقد تبنى الملك سعود بن عبدالعزيز (١٩٥٣-١٩٦٤) قضية نضال الشعب المغربي وناقش مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر(١٩٥٤-١٩٧٠) أثناء زيارته للقاهرة في آب ١٩٥٤، تلك القضية واتفقا على إثارتها في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، من أجل وقف الأعمال العدوانية التي كانت ترتكب في تلك المنطقة من جانب الفرنسيين وتحقيق استقلالها، كما أكدا على ضرورة دعوة باقي الدول العربية للاتفاق على إثارة تلك القضية في المحافل الدولية(٥٥)، وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٤، وبمناسبة مرور عام على تولي الملك سعود مقاليد الحكم في السعودية، صرح الملك مخاطباً الدول الغربية عامة وفرنسا بخاصة قائلاً:" **إن العرب قد ظُلموا في فلسطين وشمال إفريقيا والبريمي وجنوب الجزيرة العربية وشرقها...وإن أصدقاء العرب في الغرب الذي حاربنا معهم في كفاحهم لتحرير بلادهم في حربيين عالميتين قد تناسوا جهود العرب وزمالتهم لهم في السلاح والصراع والكفاح...إن العرب يطالبون الغرب أن يعيدوا لهم حقوقهم**"(٥٦).

أما فيما يتعلق بالدعم المادي فقد ساهمت المملكة العربية السعودية الى جانب الدول العربية الأخرى في دعم الحركة الوطنية المغربية مادياً، وتبرعت بمبلغاً مالياً قدمته إلى المغاربة بعد اتصالات قامت بها مع قادة الحركة الوطنية الذين يمثلون المغرب أمثال علال الفاسي، كما ساهمت السعودية في صندوق شمال إفريقيا الذي أنشأته الجامعة العربية سنة ١٩٥٤، لمساعدة أقطار المغرب العربي، فقد قامت

الحكومة السعودية في ٥ نيسان ١٩٥٦ بمنح منكوبي المغرب العربي مساعدة مالية قدرها (٥٠٠) خمسمائة ألف ريال سعودي قامت بتسليمها إلى صندوق شمالي أفريقيا في الجامعة العربية[٥٧].

الدعم السعودي لقضية استقلال المغرب الأقصى في إطار الأمم المتحدة ١٩٥١-١٩٥٦:

إن المملكة العربية السعودية والدول الأعضاء في الجامعة العربية لم تكتفِ بمناقشة تطورات القضية المغربية في الإطار العربي فحسب، وإنما كان هناك توجه من الدول الأعضاء الى تبني تلك القضية والدفاع عنها في المحافل الدولية، ذلك لأنه بات واضحاً أن فرنسا كانت تماطل في منح الاستقلال للمغاربة وتمارس سياسة التنكيل بحق رجال الحركة الوطنية في المغرب وتضييق الخناق على السلطان محمد الخامس لتنفيذ سياستها في المغرب وتعمل على تحقيق مصالحها على حساب حقوق الشعب المغرب في الاستقلال وتقرير المصير. وضمن هذا الإطار قررت الأمانة العامة للجامعة العربيه، وبطلب من العراق والسعودية، عرض قضية المغرب على مجلس الأمن الدولي بناء على برقية حزب الاستقلال المغربي في نهاية شباط ١٩٥١، وبادرت الحكومتان العراقية والسعودية بإرسال تعليماتها الى وزيريها المفوضين في باريس أن يبلغا الحكومة الفرنسية أن كلاً من العراق والسعودية يأسفان للسياسة التي تتبعها الإقامة العامة الفرنسية حيال ملك المغرب[٥٨].

وقفت المملكة العربية السعودية بكامل ثقلها من أجل مساندة القضية المغربية وتجلى هذه المرة في المحافل الدولية، وبسبب انتهاك فرنسا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في المغرب الاقصى ومواصلة سياسة التنكيل بحق الحركة الوطنية في المغرب، فضلاً عن الروابط الأخوية ما بين المغاربة والدول العربية، ولتحقيق الآمال المشروعة للشعب المغربي وتجنب أي تطور في الوضع قد يفاقم حالة التوتر القائمة، فقد دفع ذلك المملكة العربية السعودية والعراق ومصر ولبنان وسوريا واليمن خلال المدة ٦-١٠ تشرين الأول ١٩٥١ الى تقديم مذكرة مشتركة الى السكرتير العام للأمم المتحدة لغرض طرح القضية المغربية على جدول أعمال دوراتها المقبلة[٥٩].

وأثناء انعقاد الدورة السادسة لهيئة الأمم المتحدة في باريس بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٥١، وقف المندوب السعودي السيد صفي الدين مدافعاً عن قضايا المغرب العربي وأشار الى :" **أن حياة بلاد المغرب تحت السيطرة الأجنبية يتنافى مع رغبات البلدان العربية... إذا ما كانت فرنسا تسعى بصدق لتحقيق الواجبات الملقاة على عاتقها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وإذا ما كانت تعمل على إرضاء رغبات الشعب المغربي اليوم، فإن الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها اليوم ببلدان المغرب ستخف، وستفوز فرنسا بصداقة الشعب المغربي والعالم الإسلامي..**" [٦٠]. وفي الإطار ذاته استمرت المناقشات في تلك الدورة، إذ قدمت ست دول عربية من بينها المملكة العربية السعودية

مذكرة احتجاج أخرى الى هيئة الأمم المتحدة أوضحت فيها إتباع السلطات الفرنسية سياسة الترهيب والبطش بحق المغاربة وعدم احترامها لمبادئ الأمم المتحدة التي تتعلق بحق تقرير المصير، وطالبت أن تبذل الأمم المتحدة جهودها في كبح جماح فرنسا والإسراع في إصدار قرار يناصر حق الشعب المغربي في الحرية والاستقلال، إلا أن فرنسا حذرت من عرض هذه القضية ومناقشتها في الأمم المتحدة وأبدت موافقتها على الدخول في مفاوضات مع السلطان محمد الخامس للتوصل الى حل تلك القضية[٦١]، ونتيجة لمماطلة الفرنسيين وعدم رغبتهم في إنهاء احتلالهم للمغرب الأقصى، فقد بعث علال الفاسي برسالة الى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٥٢ شكره فيها على الدور السعودي المتميز في دعم قضية استقلال المغرب الاقصى وطرحها في مناقشات الأمم المتحدة وذكر:" **أن الجهود التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية وممثلوها في الأمم المتحدة والتي كانت نتيجة التعليمات التي أعطيتموها سموكم تنفيذاً لرغبة مولانا صاحب الجلالة عاهل العرب وحامي الحرمين، وكان لها الصدى البعيد والأثر السعيد في تأييد قضيتنا والعمل على إنجاحها وجمع كلمة العرب من حولها، ولقد احتاج الفرنسيون الى جهود قوية ومساعدات أجنبية للحصول على أغلبية بتأجيل تسجيل الشكاوى العربية الى وقت آخر تبعاً للاقتراح اللاتيني على أمل إعطاء فرصة لفرنسا كي تدخل في مفاوضات مباشرة مع جلالة سلطان المغرب، وقد كادت السنة تنتهي دون أن تقدم فرنسا بأي عرض جديد للقضية، وقد قدم جلالة السلطان لرئيس الجمهورية الفرنسية مذكرة جديدة لاستعجال البت في القضية المراكشية...ولكن أن القضية المراكشية، التي قررت الجامعة العربية أن تتبناها وقدمت شكواها في السنة الماضية للأمم المتحدة وهي بحاجة لمزيد من العناية وكثير من الرعاية، ولذلك نرجو من سموكم وأنتم مثال للغيرة والحمية العربيتين أن ترفعوا الأمر لجلالة مولانا الملك وحكومته وتصدروا تعليماتكم العظيمة لممثلي حكومة المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة الآن حتى يتخذوا الإجراءات اللازمة لتسجيل الشكوى العربية من جديد بالحالة في مراكش والمطالبة بإعلان استقلالها**"[٦٢]. واستجابت المملكة العربية السعودية للرسالة التي بعثها علال الفاسي مؤخراً، حيث تقدمت السعودية ومصر والعراق وسوريا ودول أخرى بطلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الاول عام ١٩٥٢، وبعد المناقشة تبنت الأمم المتحدة قراراً دعا الى مناقشة تلك القضية رغم المعارضة الفرنسية التي عدت ذلك شأناً داخلياً لفرنسا ولا يجوز لأي دولة التدخل في القضايا الداخلية لأي دولة من الدول الأعضاء، علماً أن هذه الدورة شهدت حضوراً قوياً من جانب وزراء الخارجية للدول العربية والإسلامية المؤيدة لقضية مراكش ومن بينهم الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وفي نهاية الجلسة تمت الموافقة على إدراج القضية في الدورة القادمة، إذ وافقت عليه (٣٤) دولة، وعارضته(٢٠) دولة وامتنعت عن التصويت(٧) دول، وتمت التوصية بأن تقوم فرنسا بإيجاد حلول مناسبة في المغرب الأقصى ومنح الحريات للشعب المغربي وحقه في تقرير مصيره[٦٣].

واستكمالاً للدور السعودي الداعم للقضية المغربية، فقد تقدمت المملكة العربية السعودية مع دول كتلة الافرو آسيوية بطلب الى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٥٢ من أجل إدراج تلك القضية على جدول أعماله لإنهاء معاناة المغاربة، إلا أنه لم تتم إدراجها بسبب تدخل المندوب الفرنسي وإقناعه الدول الأعضاء في المجلس بعدم إدراج تلك القضية [٦٤]، وأوضح المندوب السعودي الجديد رشاد فرعون في الأمم المتحدة خلال الجلسة:" **من الواجب إيجاد حل سريع ونزيه تتحقق فيه طموحات الشعب المغربي المشروعة...إنني أؤكد هنا حسن نوايا حكومتي واستعدادها الأكيد للمساهمة في جميع المجهودات الهادفة الى تسوية كل خلاف بالطرق السلمية**"[٦٥]. وفي ٣ آذار ١٩٥٣ قدمت المملكة العربية السعودية بإسم المجموعة العربية طلباً الى هيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية المغربية وضرورة إلزام الحكومة الفرنسية تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدخول فرنسا في مفاوضات عاجلة مع قادة الحركة الوطنية المغاربة والسلطان محمد الخامس لإنهاء معاناة الشعب المغربي[٦٦]. وعندما أقدمت السلطات الفرنسية على خلع الملك محمد الخامس عن العرش في ٢٠ آب ١٩٥٣ ونفيه إلى جزيرة كورسيكا، أعلنت الحكومة السعودية عن موقفها الرافض لسياسة فرنسا العدائية ضد ملك المغرب[٦٧]، وقدم المندوب السعودي في الأمم المتحدة عوني الدجاني مذكرة احتجاج إلى المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة ، أوضح فيها رغبة جميع الدول العربية بضرورة مراجعة فرنسا لسياستها وفتح باب المفاوضات مع الحكومة المغربية[٦٨]، وأعرب المندوب السعودي عن شجب بلاده لإقدام السلطات الفرنسية على خلع الملك محمد الخامس، وأوضح أن استمرار فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية، وأهانتها لملك المغرب أمراً يُشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين بحسب المادة(٣٥) من ميثاق الأمم المتحدة[٦٩]. وفي نهاية الجلسة رفض مجلس الأمن إدراج قضية مراكش ومناقشتها، وعدت فرنسا ذلك نصراً لها، الأمر الذي دفع مندوبو الدول العربية ومن بينهم المندوب السعودي، الى التأكيد في اجتماع لهم في ٥ أيلول ١٩٥٣، أن جهودهم في الأمم المتحدة ستكون مثمرة وأكثر نفعاً في حال رافقتها إجراءات عملية تمس المصالح الفرنسية في المنطقة العربية، فقرروا توصية حكوماتهم ببعض الإجراءات كمنع الطائرات والبواخر الفرنسية من استخدام المطارات والموانئ العربية، وأكدوا أن سكوت الدول العربية على تصرفات فرنسا سيضعف من مكانة الدول العربية الذي ينعكس بدوره على مصير القضايا العربية في المنظمة الدولية ومن بينها القضية المغربية[٧٠].

وأثناء انعقاد الدورة الثامنة لهيئة الأمم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ ١٩ تشرين الأول عام ١٩٥٣ أوضح المندوب السعودي عوني الدجاني أن بلاده تهتم بشكل كبير بالشعوب العربية في منطقة المغرب العربي الواقعة تحت الاستعمار الأجنبي وأن:" **...من بين مئتي مليون شخص مستعمر يوجد عشرون مليون عربي يعتمدون على الدول العربية لكي تقدم لهم المساعدة، ولهذا فإن الدول العربية لها كامل الحق بإن تتكلم بإسم أولئك المظلومين... إن عرب هذه البلاد لهم كامل الحق في حريتهم واستقلالهم وأن المملكة العربية السعودية لا تفتأ تعبر عن رأيها هذا أمام سائر اللجان...**" [٧١]. ورغم

الجهود التي بذلها المندوب السعودي وزملائه لاستصدار قرار يدعم القضية المغربية، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحصلوا على الأصوات اللازمة لذلك الغرض، إذ صوت عليه بالرفض (٢٨) صوت مقابل (٢٢) صوت بسبب التأثير الفرنسي على بعض الدول الأعضاء وتداخل مصالحها مع حلفائها الغرب[٧٢].

واصلت السعودية ضمن إطار مجموعة كتلة الافرو آسيوية جهودها في سبيل دعم استقلال المغرب الاقصى، إذ قدمت السعودية مع مجموعة من دول تلك الكتلة مشروعاً الى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣ تضمن[٧٣]:

١.إنهاء الإجراءات الطارئة والأحكام العرفية في المدن المغربية وإطلاق سراح السجناء والسياسيين وإعادة الحريات العامة.

٢.التوصية بإجراء الاقتراع العام لانتخاب ممثلي الشعب من المجلس.

٣.التوصية باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتمتع الشعب المغربي بحقوقه بالسيادة الكاملة والاستقلال خلال خمس سنوات.

٤.الطلب من السكرتير العام للاتصال بالحكومة الفرنسية لغرض وضع الحل موضع التنفيذ وإعلام الجمعية العامة بذلك في دورتها التاسعة.

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣، اجتمعت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة وناقشت القضية المغربية والمشاريع المعروضة بشأنها، وعند التصويت على مشروع كتلة الافرو آسيوية رُفض بأكثرية(٢٨) صوتاً ضد(٢٢) صوتاً وامتناع(٩) عن التصويت[٧٤].

وأثناء الدورة التاسعة للجمعية العامية للأمم المتحدة في ٢٨ تموز ١٩٥٤، قدمت كتلة الافرو آسيوية مجدداً طلباً بضرورة إدراج تلك القضية على جدول أعمال الأمم المتحدة، نظراً لسوء الحالة في المغرب بسبب السياسة الفرنسية، وأوضح المندوب السعودي أثناء الجلسة أن يتوجب التوصية بأن:" تجري مفاوضات بين الممثلين الحقيقيين للشعب المغربي(في إشارة واضحة الى محمد الخامس وحزب الاستقلال) وبين السلطات الفرنسية لتحقيق الأماني المشروعة للشعب المغربي طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة"[٧٥]. وقد تمت مناقشة تلك القضية أثناء هذه الدورة، إذ وعدت الحكومة الفرنسية بأنها ستعمل من أجل تحسين الوضع في البلاد والتأكيد على تلبية رغبات أهالي المغرب وحقهم في تقرير المصير وأنها ستدخل في مفاوضات جادة مع ممثلي الحركة الوطنية المغربية، وأصدرت الأمم المتحدة قراراً جاء فيه: أنه طبقاً لوعود فرنسا بانطلاق المفاوضات مع مراكش فأنه سيتم تأجيل مناقشة تلك القضية والانتظار الى ما ستسفر عنه تلك المفاوضات، وحظي القرار بـ(٣٩) صوتاً مقابل (١٥) صوتاً وامتناع (٤) عن التصويت[٧٦].

لم تستطع المملكة العربية السعودية والمجموعة العربية أن تحصل على قرار لصالح القضية المغربية، بسبب سياسة المراوغة والمماطلة التي كانت تنتهجها فرنسا وتدفع باتجاه إبقاء المغرب تحت

حمايتها، فضلاً عن الدعم الغربي الواضح لفرنسا، إلا أن الجهود السعودية والعربية استطاعت أن توصل تلك القضية الى أنظار العالم عن طريق الأمم المتحدة وأن كثير من الدول بدأت تؤيد حق المغاربة في الاستقلال والتحرر وانتقاد السياسة الفرنسية، وهو بحد ذاته يعد نصراً دبلوماسياً حققته المملكة العربية السعودية تجاه نصرة القضية المغربية.

وعلى مستوى آخر شاركت المملكة العربية السعودية في مؤتمر باندونغ الذي انعقد في اندونيسيا بتاريخ ١٨-٢٤ نيسان ١٩٥٥، ممثلة بوزير خارجيتها الأمير فيصل، وقد ضم المؤتمر عدد من الدول الإفريقية والآسيوية المناهضة للاستعمار، وقد أكدت الدول الأعضاء المشاركة في البيان الختامي بأن مشكلة شمال إفريقيا هي حرمان شعبها حريتهم في تقرير مصير بلادهم، وأشار البيان أن المؤتمر الافرو آسيوي يؤيد حق كل من تونس والجزائر والمغرب في تقرير المصير وحقها في الاستقلال ودعوة الحكومة الفرنسية الى حل تلك القضية حلاً رسمياً دون تأجيل[٧٧].

وأثناء زيارة السفير السعودي في لندن الشيخ حافظ وهبة[٧٨] لواشنطن في أيار ١٩٥٥، اجتمع مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية وناقش معهم عدداً من القضايا، لا سيما قضايا المغرب العربي واستقلالها، وذكّرهم أن تغاضي الإدارة الأمريكية عن أفعال فرنسا الاستفزازية في المغرب الأقصى سيؤثر سلباً على الصداقة السعودية – الأمريكية ودعا الحكومة الأمريكية أن تبذل جهودها في إقناع فرنسا بوقف انتهاكاتها بحق الوطنيين المغاربة[٧٩].

بعد أن قطعت قضية استقلال المغرب شوطاً كبيراً نحو الاستقلال والتحرر، فإن مسألة طرح تلك القضية في المحافل الدوليه إنما جاء بفضل جهود بعض الدول العربية لاسيما السعودية ومصر والعراق وسوريا، وبهذا جسّد مؤتمر باندونغ تأييد كفاح الشعب المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي[٨٠]، ودعمت المملكة العربية السعودية تلك القضية بشكل أكبر في الأمم المتحدة، فقد أصدر الملك سعود توجيهاته الى مندوب المملكة في الأمم المتحدة بأن يكرس جهده لتأييد قضايا المغرب العربي والدفاع عن حقها في الاستقلال، وقد أختير احمد الشقيري، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، مندوباً للمملكة في هذا المجال بدلاً من أسعد الفقيه، وذلك لما كان يتمتع به من خبرة طويلة في مجال السياسة الدولية فضلاً عن أنه كان على دراية تامة بخفايا بقضايا المغرب العربي[٨١]. وأوضح الشقيري إن قضية استقلال المغرب الاقصى هي قضية بلاد كانت مزدهرة تنعم بالأمن والاستقلال وأنها أصبحت قضيه مدرجة في جدول الأعمال وبدون حرية وبدون ملك، وأضاف بان سياسة فرنسا في المغرب عدوانية، وطالب فرنسا بالتفاوض مع الملك محمد الخامس وأعادته إلى عرشه، واقترح عقد مؤتمر دولي عندما تسمح الفرصة المناسبة لتقرير سيادة المغرب بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة[٨٢].

إن مماطلة فرنسا في إجراء المفاوضات وازدياد تأزم الموقف في المغرب دفع كتلة الافرو آسيوية وبضمنها السعودية، بتقديم طلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٩ تموز ١٩٥٥ بإدراج القضية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بيد أن تغير الوضع في المغرب وموافقة فرنسا على تشكيل حكومة

مغربية تمهيداً لإجراء المفاوضات وتنازل محمد بن عرفة عن العرش وعودة الملك محمد الخامس في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ إلى المغرب[٨٣]، قررت الكتلة سحب طلبها بإدراج القضية في دورتها العاشرة ليتسنى لها معرفة ما ستؤول إليه المفاوضات بين الجانبين والتركيز في المرحلة اللاحقة على استقلال المغرب، وهذا ما حصل فعلاً إذ أثمرت المفاوضات بين فرنسا والملك محمد الخامس التي بدأت في كانون الثاني ١٩٥٦ في فرنسا، فأعلن استقلال المغرب من قبل فرنسا في ٢ آذار ١٩٥٦ وإنهاء الحماية، كما أعلنت اسبانيا استقلال مناطق نفوذها وجعلها تحت السيادة المغربية في ٧ نيسان ١٩٥٦ عدا مدينتي سبته ومليلة، فحقق المغرب استقلاله في ٢٨ أيار ١٩٥٦[٨٤]. وتقدمت الحكومة المغربية بطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة حول انضمام بلاده الى عضوية الأمم المتحدة ووافقت على ذلك في ٢٠ تموز ١٩٥٦ بعد توفر جميع الشروط في المغرب لقبوله في عضوية المنظمة[٨٥].

رحبت المملكة العربية السعودية باستقلال المغرب وانتهاء نظام الحماية عليه من جانب فرنسا، واعترفت بذلك رسمياً في ١٣ نيسان ١٩٥٦، وجاء ذلك في البرقية التي بعثها الملك سعود الى ملك المغرب بمناسبة إعلان استقلال المغرب وجاء فيها:" **إننا نشارك جلالتكم وشعبكم الفرح والسرور بنجاح جهادكم وشعبكم الأبي في سبيل استعادة حريتكم وإزالة العقبات التي كانت تحجب استقلالكم ، وإني انتهز هذه الفرصة لأعبر عن رغبتي الصادقة في تأييد العلاقات الإسلامية العربية مع جلالتكم، وأحب أن تتأكدوا بأني سأكون وبلدي لجلالتكم وشعبكم الأخ المخلص في التعاون لبلوغ المغرب العربي الشقيق كل ما يصبو إليه من الازدهار واستكمال أسباب العزة والقوة**" [٨٦]. وبعد ذلك أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والمغرب منذ ٢٢ نيسان عام ١٩٥٦[٨٧]، ثم توجّت بزيارة الملك سعود للمغرب الاقصى في ١٧ شباط ١٩٥٧ ولقائه بالملك محمد الخامس، وعبّر الأخير عن شكر بلاده للدور السعودي الداعم لقضية استقلال المغرب الأقصى والجهود التي بذلتها السعودية عربياً ودولياً في خدمة القضية المغربـية منذ أيام الملك الراحل أبن سعود[٨٨].

الخاتمة

١-وجدت الحركة الوطنية المغربية سنداً قوياً في الدول العربية لا سيما المملكة العربية السعودية، في نشاطها الوطني ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني، والتي انعكست بشكل ايجابي على استمرار نضالها ومواجهتها لسياسية البطش والتنكيل من جانب الفرنسيين.

٢-لقد حظيت قضية استقلال المغرب الأقصى باهتمام كبير من جانب المملكة العربية السعودية إبان حكم الملك أبن سعود والملك سعود، ودعمتها في المحافل العربية والدولية، لاسيما مشاركتها مع الدول العربية الأخرى ضمن إطار الجامعة العربية خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٦. كما اشتركت المملكة العربية السعودية في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الذي ناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها وإدانة السياسة الاستعمارية الفرنسية، وفي السياق ذاته كان للمملكة العربية

السعودية دور في دعم القضية المغربية مادياً ومعنوياً، من خلال مشاركتها في إنشاء صندوق شمال إفريقيا لتقديم الدعم المالي للحركة الوطنية المغربية.

٣-في إطار الأمم المتحدة تبنت الحكومة السعودية قضية استقلال المغرب الاقصى أثناء المدة ١٩٥١-١٩٥٦ إذ كانت من بين المدافعين عنها، واستطاعت تكثيف جهودها مع باقي الدول الأعضاء في تعريف العالم بما يحدث في المغرب من مآسي وويلات على يد الفرنسيين.

٤-لم يقتصر الدعم السعودي للقضية المغربية عن طريق الجامعة العربية والأمم المتحدة فضلاً عن الدعم المالي، وإنما تعدى ذلك الى إعلان المملكة العربية السعودية اعترافها باستقلال المغرب واقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بوصفها دولة ذات سيادة.

الهوامش:

(١) وهو الاسم الشائع للدلالة على المغرب الأقصى في تلك المرحلة التاريخية، ويطلق عليه بالفرنسية(Maroc)، وبالانكليزية(Morocco)، وبالاسبانية(Maruncss). واشتهر في العصر الحديث باسم المخزن (أي الحكومة) وهو التعبير الذي يعني الدولة التي أصبح اسمها الرسمي بعد الاستقلال في ١٩٥٦(المملكة المغربية). ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: أنيس فريحة، بيروت، ١٩٦٣، ص٣٩ وما بعدها.

(٢) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٥، ص ٥٤٠.

(٣) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، بيروت، ١٩٨١، ص٦٢٠.

(٤) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، ٢٠٠٤، ص٧٧.

(٥) عائشة بوساحة ونوارة رحال، مقاومة محمد بن عبدالكريم الخطابي بالمغرب ١٩٢١-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ص٥٠-٥٦.

(٦) "المقاومة المغربية ضد الاستعمار ١٩٠٤-١٩٥٥ الجذور والتجليات"، بحوث قدمت الى الندوة العلمية التي أقامتها جامعة أبن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، بتاريخ١٣_١٥ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ص ١٦٠-١٦٥.

(٧) عبدالله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ج١، ص ١٥٤.

(٨) الملك محمد الخامس: ولد في فاس سنة ١٩٠٩ وبويع سلطاناً سنة ١٩٢٧ تحت رعاية مجلس للوصاية ، بدأ في أثناء الحرب العالمية الثانية بالتقرب من الحركة الوطنية(حزب الاستقلال)، دخل في صراع مع السلطات الفرنسية خلال السنوات ١٩٥١ -١٩٥٣ انتهت بخلعه ونفيه خارج البلاد، عاد إلى المغرب سنة ١٩٥٥ وأعيد إلى عرشه ، توفي سنة ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى سنة ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٣.

(٩) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل داغر، الجزائر، ١٩٨١، ص١٤٤.

(١٠) إمحمد مالكي، الحركات الوطنية في المغرب العربي والاستعمار، بيروت، ٢٠٠١، ص١٩٩.

(١١) العروي، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١٢) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مراكش، ١٩٤٨، ص١٩٣.

(١٣) محمد بن عزوز حكيم، وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، تطوان، ١٩٨١، ص ١٤.

(١٤) محمد رحاي، الأبعاد الثقافية والسياسية في حركتي عبدالعزيز الثعالبي وعلال الفاسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥، ص١٩٥.

(١٥) داهش، المصدر السابق، ص٧٨.

(١٦) الفاسي، المصدر السابق، ص ص٢٩٥-٢٩٦.

(١٧) لاندو، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(١٨) محمد العلمي، محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، الدار البيضاء، ١٩٧٥، ص ص ٧١-٧٣.

(١٩) داهش، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢٠) دوجلاس أي. أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة: عائدة سليمان عارف واحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت، ١٩٦٣، ص ٨٣.

(٢١) العلمي، المصدر السابق، ص٨٥.

(٢٢) عبدالوهاب بن منصور، " صدى الحركة الإصلاحية السعودية في المغرب وموقف سلطانه وعلمائه منها"، بحوث الندوة العلمية في مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩، ص ص ١٢-١٧.

(٢٣) فادية عبدالعزيز القطعاني، "الحركة الوطنية المغربية ١٩١٢-١٩٣٧"، المجلة الجامعة، مج(١)، ع(١٦)، بنغازي، ٢٠١٤، ص٤٨.

(٢٤) جميل بن محمود مرداد،"العلاقات السعودية – المغاربية، انقطاع جغرافي واتصال حضاري"، في كتاب: العلاقات بين دول الخليج ودول المغرب العربي، الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر الدولي المعقود في تونس في آذار ٢٠٠٣، الرياض، ص١٧٩.

(٢٥) عبدالكريم كريّم، "المملكة العربية السعودية في الذاكرة المغربية(١٣٤٨ هـ/ ١٩٣٠ م . ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م)"، مجلة التاريخ العربي، ع(٣١)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص٢.

(٢٦) عبدالعزيز حسين الصويغ، الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤، ص٤٠.

(٢٧) جريدة أم القرى السعودية، ع(١٠٤٦)، ١٦ آذار ١٩٤٥.

(٢٨) سياسي مصري والأمين الأول للجامعة العربية، ولد في الجيزة بمصر عام ١٨٩٣، وبعد إكمال دراسته انضم الى القبائل الليبية لمقاتلة الايطاليين أثناء الحرب العالمية الأولى فحكم عليه بالإعدام ولم ينفذ به وبعد انتهاء الحرب عاد الى مصر وانتخب عضواً في أول برلمان مصري عام ١٩٢٤، ثم تولى منصب الأمين العام للجامعة العربية عام ١٩٤٥ وبقي في المنصب حتى استقالته عام ١٩٥٢ ليصبح بعدها مستشاراً للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة. ينظر: ابتسام سعود عربيي، عبد الرحمن عزام ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٥.

(٢٩) احمد مظهر الهلالي، عبدالرحمن عزام ودوره السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧، ص١٧٩.

(٣٠) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٢، ص صر١٩٥-١٩٧.

(٣١) صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٧١-٧٢.

(٣٢) جامعة الدول العربية، مجموعة المحاضر والقرارات المتعلقة بجلسات دور الانعقاد العادي الثالث لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة ١٩٤٦، القاهرة، في ١٣ نيسان ١٩٤٦، ص٢٣٠.

(٣٣) سعود بن عبدالعزيز: الملك الثاني للمملكة العربية السعودية ولد في الكويت عام ١٩٠٢، واختير ولياً للعهد إبان حكم والده الملك عبدالعزيز وبعدها تسلم عرش المملكة عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٤. ينظر: سلمان بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، الوثيقة والحقيقة، تاريخ الملك سعود ١٩٠٢-١٩٦٩، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ج١.

(٣٤) جريدة أم القرى،ع(١١١٠)، ٧ حزيران ١٩٤٦.

(٣٥) احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٦٠-٦١.

(٣٦) مكتب المغرب العربي: يعد هذا المكتب حلقة من حلقات الكفاح الذي اختارته بلدان المغرب العربي المناهضة للاحتلال الفرنسي، وتأسس في القاهرة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٧، بقرار من مؤتمر المغرب العربي، وهدفه إيجاد تنسيق بين جهود الوطنيين التونسيين والمغاربة والجزائريين في نشاطهم ضد الاستعمار، ولعب دوراً بارزاً في تعريف الرأي العام العربي والعالمي بقضايا استقلال أقطار المغرب العربي، عن طريق التنسيق بين أعضائه الممثلين للحركة

الوطنية التونسية والمغربية والجزائرية. لتفاصيل أكثر ينظر: ضمياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة ١٩٤٧-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

(٣٧) محمد بن عبود و جاك كابي، " مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة"، المجلة التاريخية المغربية، العددان(٢٥-٢٦)، الدار البيضاء، حزيران ١٩٨٢، ص١٣.

(٣٨) جريدة أم القرى، ع(١٢٠٨)، ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

(٣٩) دار الكتب والوثائق في بغداد (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٠، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية العراقية، تطورات القضية المراكشية، الرقم: ٨/٩/٤٩٢، في ١٣ آب ١٩٥١، وثيقة ٢٦، ص٨٤.

(٤٠) جريدة أم القرى، ع(١٣٤٦)، ١٩ كانون الثاني ١٩٥١.

(٤١) جريدة أم القرى، ع(١٣٤٩)، ٩ شباط ١٩٥١.

(٤٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي: ٣١١/٢٦٥٣، تقرير المفوضية العراقية في دمشق إلى رئاسة الديوان الملكي، المرقم: ٥٢٨٣، في ١٩٥١/٣/٢، وثيقة ٤٧، ص ٧٠.

(٤٣) جريدة أم القرى، ع(١٣٥٣)، ١٢ آذار ١٩٥١.

(٤٤) جامعة الدول العربية، إدارة السكرتارية، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج١، من الدورة الأولى ٤ حزيران ١٩٤٥ حتى الدورة الثالثة والعشرين ٧ اذار ١٩٥٥، القرار: ١٧ في ١٩٥١/٣/١٧، ص٨٤.

(٤٥) جريدة أم القرى، ع(١٣٧٧)، ٣١ أب ١٩٥١.

(٤٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٦٨٨، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١، وثيقة ٧، ص ١٤٤.

(٤٧) جامعة الدول العربية، إدارة السكرتارية، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج١، من الدورة الأولى ٤ حزيران ١٩٤٥ حتى الدورة الثالثة والعشرين ٧ آذار ١٩٥٥، القرار: ١١ في ١٩٥١/١١/٣، ص٨٣.

(٤٨) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دورة الاجتماع العادية الثاني عشر لمجلس الجامعة، رقم القرار (٧٠٩)، القاهرة، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٢، ص٧٨.

(٤٩) جريدة الشرق الأوسط (السعودية)، ع(٩٦٥٢)، ٢ أيار ٢٠٠٥.

(50) Conversions with the Minster Faisal Bin Abdu-AlAziz in Washington , in: Foreign Relations of the United States, 1952–1954, The Near and Middle East, Volume IX, 25th November, 1952, p.242.

(٥١) جريدة أم القرى، ع(١٤٥٥)، ١٣ آذار ١٩٥٣.

(٥٢) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط١، بيروت ،١٩٦٢، ص١٠٧.

(٥٣) جامعة الدول العربية، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، قرار ٥٨٥، جلسات الدورة التاسعة عشر، ٧ أيلول ١٩٥٣، ص٤٣٣؛ مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي ١٨٩٦-١٩٦٤، مراجعة: احمد العلوي، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص١٨٦.

(٥٤) جريدة الأهرام، ع(١٤٥٣٠)، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٥٥) جريدة الأهرام، ع (١٤٧٣٩)، ١٩ آب ١٩٥٤.

(٥٦) فهد عباس سليمان السبعاوي، " موقف المملكة العربية السعودية من القضية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع(٣)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، تشرين الثاني، ٢٠١٥، ، ص١٨١.

(٥٧) جامعة الدول العربية، إدارة السكرتارية، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج١، من الدورة الأولى ٤ حزيران ١٩٤٥ حتى الدورة الثالثة والعشرين ٧ آذار ١٩٥٥، القرار: ١٧ في ١٩٥٤/١٢/٤، ص٨.

(٥٨) جريدة أم القرى، ع(١٣٥٢)، ٢ آذار ١٩٥١.

(٥٩) هيثم عبدالخضر معارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال المغرب العربي ١٩٤٨-١٩٦٢، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٩، ص١٣٤.

(٦٠) مرداد، المصدر السابق، ص ص١٨٠-١٨١.

(٦١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٦٦٨، تقرير المفوضية الملكية العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم/ ١/٢/١٠٣ في ٢ تشرين الثاني ١٩٥١، وثيقة ٣١، ص٥٤.

(٦٢) جريدة أم القرى، ع(١٣٩٦)، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٦٣) عبدالكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية في المغرب، الرباط، ١٩٧٦، ص٤٩.

(٦٤) عثمان بن ياسين الرواف،" العروبة والإسلام وموقف المملكة في قضايا التضامن العربي والإسلامي"، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ٢٠٠٧، ص٦٠٦.

(٦٥) لطيفة الكندوز، " العلاقات السعودية – المغربية في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز"، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، ع(٢)، السنة(٣٤)، الرياض، ٢٠٠٩، ص٨٥.

(٦٦) جامعة الدول العربية، مجموعة المحاضر والقرارات لجلسات الدورة الثامنة عشر لسنة ١٩٥٣، ٢ أيار ١٩٥٣، ص٣٢٠.

(٦٧) جريدة أم القرى، ع(١٤٧٨)، ٢٨ آب ١٩٥٣.

(٦٨) الساعدي، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٦٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٨١٨،تقرير المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية، تطورات القضية المراكشية، المرقم: ٢٨١٣٩/١١، في ٣ أيلول ١٩٥٣، وثيقة ٤١، ص ص ٦٢-٦٤.

(٧٠) معارج، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٧١) نورالدين حاطوم، قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٩١.

(٧٢) محمد رسن دمان السلطاني، موقف الأمم المتحدة من القضايا العربية ١٩٤٥-١٩٦٨، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

(٧٣) معارج، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٧٤) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(٧٥) السلطاني، المصدر السابق، ص٤٤.

(٧٦) حاطوم، المصدر السابق، ص٣٩٢.

(٧٧) جريدة أم القرى، ع(١٥٦٢)، ٢٢ نيسان ١٩٥٥.

(٧٨) حافظ وهبة: سياسي سعودي من أصل مصري ولد في القاهرة عام ١٨٨٩، دخل في خدمة المملكة العربية السعودية، إذ تسلم مناصب عدة منها وزيراً مفوضاً ثم سفيراً للملكة في لندن منذ عام ١٩٣٠ حتى عام

١٩٥٦ وبقي في المنصب حتى وفاته عام ١٩٦٧. ينظر: حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١-٢٠.

(٧٩) الحارثي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٨٠) حاطوم، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

(٨١) السبعاوي، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٨٢) جريدة أم القرى، ع(١٥٦٨)، ١٠حزيران ١٩٥٥.

(٨٣) جريدة الزمان العراقية،ع(٥٥٠٥)، ٤ كانون الأول ١٩٥٥.

(٨٤) اشفورد، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٨٥) معارج، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٨٦) جريدة أم القرى، ع(١٦١٢)، ١٣ نيسان ١٩٥٦.

(٨٧) جريدة البلاد السعودية، ع(٢١٣٩)، ٢٣ نيسان ١٩٥٦.

(٨٨) جريدة أم القرى، ع(١٦٥٥)، ٢٢ شباط ١٩٥٧.

Sources and Reference

First: Unpublished documents:

- ***Iraqi documents:***

1- House of Books and Archives in Baghdad (D.K.W), files of the royal court, file number 2670/311, report of the Iraqi commission in Cairo to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, developments in the Marrakesh case, No. 492/9/8, on August 13 1951, Document 26.

2- 2653/311, Report of the Iraqi Commission in Damascus to the Presidency of the Royal Court, No .: 5283, on 3/2/1951, Document 47.

3- 4688/311, Report of the Iraqi Commission in Cairo to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs on October 13, 1951, Document 7.

4- 2668/311, Report of the Iraqi Royal Commission in Jeddah to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs in Baghdad, No. / 103/2/1 of November 2, 1951, Document 31.

5- 4818/311, Report of the Iraqi Commission in Jeddah to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Development of the Marrakesh Case, No. 11/28139, on September 3, 1953, Document 41.

- ***American documents:***

- Conversions with the Minster Faisal Bin Abdu-AlAziz in Washington , in: Foreign Relations of the United States, 1952–1954, The Near and Middle East, Volume IX, 25th November, 1952.

Second: published documents:

1- The League of Arab States, a collection of records and decisions related to the sessions of the third ordinary session of the Council of the League of Arab States, for the year 1946, Cairo, April 13, 1946.
2- The League of Arab States, Secretarial Department, Group of Arab League Council Resolutions, C1, from the first session June 4, 1945 until the twenty-third session, March 7, 1955, Resolution: 17 on 3/17/1951.
3- The League of Arab States, Secretarial Department, Group of Arab League Council Resolutions, C1, from the first session June 4, 1945 until the twenty-third session, March 7, 1955, Resolution: 11 on 11/3/1951.
4- The League of Arab States, Minutes of the Sessions of the Twelfth Regular Meeting of the League Council, Resolution No. (709), Cairo, January 5, 1952.
5- The League of Arab States, Group of Arab League Council Resolutions, Resolution 585, Sessions of the Nineteenth Session, September 7, 1953.
6- The League of Arab States, Secretarial Department, Group of Arab League Council Resolutions, C1, from the first session June 4, 1945 until the twenty-third session, March 7, 1955, Resolution: 17 on December 4, 1954.
7- The League of Arab States, Collection of Minutes and Resolutions for the Eighteenth Session of 1953, May 2, 1953.

Third: Theses:

1- Ibtisam Saud Oreibi, Abdul Rahman Azzam and his political and intellectual role until 1945, an unpublished master's thesis, University of Baghdad, College of Education for Girls, 2005.

2- Ahmad Mazhar Al-Hilali, Abdul Rahman Azzam and his political role in the League of Arab States 1945-1952, Master Thesis, University of Babylon, College of Education for Human Sciences, 2017.

3- Dhamia Aziz Munawer, Maghreb Office in Cairo 1947-1956, unpublished MA Thesis, College of Education (Ibn Al-Rushd), University of Baghdad, 2007.

4- Aisha Boussaha and Nawara Rahal, The Resistance of Muhammad bin Abdul Karim Al-Khattabi in Morocco 1921-1963, Unpublished Master Thesis, University of May 8, 1945 Guelma, College of Humanities and Social Sciences, 2015-2016.

6- Abd al-Jalil Muzal Bunyan al-Saadi, King Mohammed V and his political role in the Far Maghreb until 1961, unpublished MA thesis, Al-Mustansiriya University, College of Education, 2003.

6- Muhammad Rahai, Cultural and Political Dimensions in the Movements of Abdulaziz Al-Tha'alabi and Alal Al-Fassi, an unpublished master's thesis, University of Mentouri Constantine, College of Humanities and Social Sciences, 2005.

7- Muhammad Resan Daman Al-Sultani, The United Nations's Position on Arab Issues 1945-1968, Master Thesis, Al-Mustansiriya University, Higher Institute for Political and International Studies, 2004.

7- Haitham Abd al-Khader Maarij, The United Nations's Position on the Issues of the Independence of the Maghreb 1948-1962, Doctoral Thesis, University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education, 2009.

Fourth: Books:

1- Ahmed Faris Abdel Moneim, The League of Arab States 1945-1985, A Political Historical Study, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1986.
2- Mohamed Maleki, National Movements in the Maghreb and Colonialism, Beirut, 2001.
3- Jalal Yahya, History of the Great Maghreb (Modern Times and the Offensive of Colonialism), Beirut, 1981.
4- Hafez Wahba, fifty years old in the Arabian Peninsula, 1st floor, Cairo, 2001.
5- Khairy Hammad, Our Cases in the United Nations, 1st Edition, Beirut, 1962.
6- Douglas I. Ashford, Political Developments in the Kingdom of Morocco, translated by: Aida Suleiman Aref and Ahmed Mustafa Abu Hakima, Beirut, 1963.
7- Rom Landau, The History of Morocco in the Twentieth Century, translated by: Nicolas Ziadeh, Revision by: Anis Freiha, Beirut, 1963.
8- Zahia Kaddoura, Modern History of the Arabs, Beirut, 1975.
9- Salman bin Saud bin Abdulaziz Al Saud, Document and Truth, History of King Saud 1902-1969, 1st ed., C1, Beirut, 2005.
10- Samir Amin, Modern Maghreb, translation: Camille Dagher, Algeria, 1981.
11- Salah Al-Akkad, Contemporary Libya, Cairo, 1970.
12- Abdulaziz Hussain Al-Sweigh, Islam in Saudi foreign policy, Riyadh, 1414 AH / 1994.
13- Abdel Karim Ghellab, History of the National Movement in Morocco, Rabat, 1976.
14- Abdullah Laroui, The Whole History of Morocco, C1, Casablanca, 1999.
15- Allal Al-Fassi, Independence Movements in the Maghreb, Marrakesh, 1948.
16- Ghassan Salameh, Saudi foreign policy since 1945, Beirut, 1982.
17- Muhammad Al-Alami, Muhammad Ibn Yusuf or the History of Morocco's Independence, Casablanca, 1975.
18- Mohamed Ibn Azouz Hakim, Documents of the National Movement in Northern Morocco, Tetouan, 1981.
19- Muhammad Ali Dahesh, Studies on National Movements and Unionist Trends in the Maghreb, Damascus, 2004.
20- Moulay Tayeb Alaoui, The Political History of Morocco in the French Era 1896-1964, Revision: Ahmed Al Alawi, Casablanca, 2009
21- Noureddine Hatoum, Issues of Our Time Since 1945, Damascus, 1972.

Fifth: Scientific Research:

1- Abdul Karim Karim, "The Kingdom of Saudi Arabia in the Moroccan Memory (1348 AH / 1930 CE 1365 AH / 1946 CE)", Journal of Arab History, No. (31), United Arab Emirates, 2004.
2- Fadia Abdelaziz Al-Qatani, "The Moroccan National Movement 1912-1937", The University Journal, Maj (1), P (16), Benghazi, 2014.
3- Fahd Abbas Suleiman Al-Sabawi, "The Kingdom of Saudi Arabia's Position on the Algerian Case 1954-1962," Al-Maarif Journal for Research and Historical Studies, p (3), University of the Martyr Hama Lakhdar Al-Wadi, November, 2015
4- Latifa Al-Kandooz, "Saudi-Moroccan Relations during the Era of King Faisal bin Abdulaziz", King Abdulaziz House Journal, p (2), year (34), Riyadh, 2009.

5- Muhammad Ibn Abboud and Jacques Kaby, “The Arab Maghreb Conference in 1947 and the Beginning of the Maghreb Activity in Cairo,” The Moroccan Historical Review, Issues (25-26), Casablanca, June 1982.

Sixth: Scientific Conferences:

1- “The Moroccan Resistance against Colonialism 1904-1955 Roots and Manifestations”, research presented to the scientific symposium held by Ibn Zahr University, Faculty of Arts and Human Sciences, Agadir, on November 13-15, 1991.
2- Jamil bin Mahmoud Mardad, “Saudi-Maghreb relations, a geographical disconnect and a civilizational connection,” in his book: Relations between the Gulf States and the Maghreb Countries, Reality and the Future, the proceedings of the international conference held in Tunis in March 2003.
3- Abdul Wahab bin Mansour, “The echo of the Saudi reform movement in Morocco and the position of its authority and scholars towards it,” researches of the scientific symposium at the Conference of the Kingdom of Saudi Arabia in a Hundred Years, Riyadh, 1419 AH / 1999AD.
4- Othman bin Yassin Al-Rawaf, “Arabism, Islam and the Kingdom’s Position on Arab and Islamic Solidarity Issues”, Researches at the Conference of the Kingdom of Saudi Arabia in a Hundred Years, King Abdulaziz House, Riyadh, 2007.

Seventh: Newspapers:

1- Umm Al-Qura Saudi Newspaper, No. (1046), March 16, 1945.
2- No. (1110), June 7, 1946.
3- No. (1208), April 30, 1948.
4- No. (1346), January 19, 1951.
5- No. (1349), February 9, 1951.
6- No. (1353), March 12, 1951.
7- No. (1377), August 31, 1951.
8- No. (1455), March 13, 1953.
9- No. (1352), March 2, 1951.
10- No. (1396), January 18, 1952.
11- No. (1478), 28 August 1953.
12- No. (1562), April 22, 1955.
13- No. (1568), June 10, 1955.
14- No. (1612), April 13, 1956.
15- No. (1655), February 22, 1957.
16- Al-Ahram(Egypt)Newspaper, No. (14530), January 17, 1954.
17- No. (14739), August 19, 1954.
18- Al-Bilad Saudi Newspaper, No. (2139), April 23, 1956.
19- Al-Zaman (Iraq) Newspaper, No. (5505), December 4, 1955.
20- Al-Sharq Al-Awsat Newspaper (Saudi Arabia), No. 9652, May 2, 2005.